مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير معدل التضخم في النفقات العامة في سورية
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. ميساء اسبر، غيث اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10096
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"The Impact Of Inflation Rate On Public Expenditure In Syria"

Dr.Mohammad Maan Dioub[*]
Dr.Maysa Isber[**]
Ghaith Ismail[***]

(Received 5 / 9 / 2024. Accepted 6 / 11 / 2024)

□ ABSTRACT □

The inflation rate is one of the biggest economic challenges facing the Syrian economy, and it has had a significant impact on all aspects of the economy. Public spending, both investment and consumption, is one of the most important components of the general budget and one of the main fiscal policy tools of the state that aims to implement its economic and social policy. government consumption expenditure reflects the effectiveness of fiscal policy and the extent of its influence and contribution to economic activity and the development of the state. Therefore, this research aims to study the impact of the inflation rate on the state's public spending, both investment and consumption. In this study, we also try to focus on the impact of government consumption expenditure on economic growth, as it is one of the indicators with a wide resonance in most comparisons between the levels of economic performance of countries, and evaluating this impact on the effectiveness of the fiscal policies followed, as well as evaluating government expenditure in light of the high inflation rate.

and shows the extent of development of the local economy during the study period. The effectiveness of fiscal policy on the national economy was also estimated, and the research concluded that there is a significant relationship between the inflation rate and the state's public spending, and that an increase in the inflation rate of 1% will result in an increase of (5610) times in public spending. The results of this research help in understanding the economic challenges facing fiscal policies in Syria.

Keywords: Inflation rate – Public expenditure – Consumption expenditure – Investment expenditure – Syrian economy."

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Associate Professor, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

تأثير معدل التضخم في النفقات العامة في سورية

د. محمد معن ديوب [*]
د. ميساء اسبر [**]
غيث اسماعيل[***]

(تاريخ الإيداع 5 / 9 / 2024. قُبِل للنشر في 6 / 11 / 2024)

□ ملخّص □

يعد معدل التضخم من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السوري، وكان له أثر كبير على جوانب الاقتصاد، ويعد الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي من أهم مكونات الموازنة العامة ومن الأدوات المالية الرئيسية للدولة التي تهدف إلى تطبيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية ، فالإنفاق الحكومي يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، لذلك هدف هذا البحث دراسة تأثير معدل التضخم على النفقات العامة للدولة بشقيها الاستثماري والاستهلاكي، وفي هذه الدراسة أيضاً نحاول التركيز على أثر الإنفاق الحكومي للاستهلاك النهائي، على النمو الاقتصادي باعتباره أحد المؤشرات ذات الصدى الواسع في أغلب المقارنات بين مستويات الأداء الاقتصادي للدول، ويبين مدى تطور الاقتصاد المحلي في فترة الدراسة، وتقييم هذا التأثير على فعالية السياسات المالية المتبعة وكذلك تقييم الإنفاق الحكومي في ظل ارتفاع معدل التضخم، كما تم تقدير فعالية السياسة المالية على الاقتصاد الوطني وتوصل البحث إلى وجود علاقة معنوية بين معدل التضخم والنفقات العامة للدولة وأن زيادة معدل يتضخم 1% سوف يترتب عليه زيادة مقدارها (5610) مرة في الإنفاق العام، ونتائج هذا البحث تساعد في فهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها السياسات المالية في سورية.

الكلمات المفتاحية: معدل الاتضخم – النفقات العامة –الإنفاق الاستهلاكي – الإنفاق الاستثماري – الاقتصاد السوري.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **أستاذ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
[**] **أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
[***] **طالب ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

يعد الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات الموازنة العامة للدولة، وقد شهدت الموازنة العامة للدولة في سورية زيادة سنوية بسبب ارتفاع تكلفة الإنفاق في الموازنة التي تسعى لتحقيق إشباع الحاجات العامة، كما يعد الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة التي تهدف إلى تطبيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فالإنفاق الحكومي يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتطور الأداء الحكومي، ونظراً لارتفاع معدل التضخم بشكل مستمر خلال فترة الحرب مما يعطي أهمية لدراسة ارتفاع معدل التضخم على الانفاق الحكومي، وبذلك يمكن تقدير فعالية هذا الانفاق.

أولاً – الإطار العام للبحث:

1-الدراسات السابقة:

1-1 الدراسات العربية:

1.1.1. (جامع، بوساوي)2017، أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 جامعة جيجل، المستودع الرقمي رسالة ماجستير.

هدف البحث إلى معرفة أثر النفقات العامة على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال فترة الدراسة الممتدة 2000- 2015، وهذا في ظل الوفرة في المداخيل التي عرفها الاقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع أسعار البترول، وقد تمت هذه الدراسة باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي، وتوصل إلى وجود علاقة تبادلية بين المتغيرات بشكل ديناميكي.

1.1.2 **قحقاح طاهر، 2022، أثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2020)** رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف.

درست الرسالة أثر سياسة الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر لفترة (1980-2020) بفرض أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وتوصلت لإثبات هذه العلاقة باختبار السببية المقارنة وأوصت بترشيد الانفاق العام وتطوير إدارة الضرائب.

1-2 الدراسات الأجنبية:

1.2.1 (AE Apeti, JL Combes, A Minea, 2023) Inflation targeting and the composition of public expenditure: Evidence from developing countries, Journal of Macroeconomics

استهداف التضخم وتكوين الإنفاق العام: أدلة من البلدان النامية .

هدفت الدراسة إلى الاعتماد على أن استهداف التضخم الذي يؤدي إلى تحسين الانضباط المالي. ويبين تحليل تقييم الأثر الذي تم إجراؤه على عينة كبيرة من 89 دولة نامية على مدى ثلاثة عقود أن هذا التأثير الإيجابي يغطي تأثير التركيب. وتوصلت الدراسة أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات يقلل من زيادة النفقات الجارية مقارنة بالاستثمار العام في البلدان المتطورة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالبلدان غير المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.

1.2.2 (M Klein, L Linnemann 2023) The composition of public spending and the inflationary effects of fiscal policy shocks, European Economic Review

تكوين الإنفاق العام والآثار التضخمية لصدمات السياسة المالية

هدفت الدراسة إلى بيان أن الانحدارات التلقائية لتحديد الصدمات التي تتعرض لها استثمارات الحكومة الأميركية ونفقات الاستهلاك الحكومي بشكل منفصل. تؤدي صدمات الاستثمار العام الإيجابية إلى زيادة التضخم بشكل قوي بالإضافة إلى أن لها تأثير ضعيف وغير مهم على إنتاجية العمل.

وعلى النقيض من ذلك، تؤدي صدمات الاستهلاك العام الإيجابية إلى انخفاض كبير في التضخم إلى جانب زيادة قوية ومستمرة في الإنتاجية. وتوصلت النتائج التجريبية مع نموذج حيث يكون لصدمات الطلب تأثير داخلي على الإنتاجية بسبب الاستخدام المتغير للتكنولوجيا.

وتؤدي الزيادة في الاستثمار الحكومي، على الرغم من إضافتها إلى مخزون رأس المال العام الإنتاجي، إلى زيادة داخلية منخفضة نسبيًا في الإنتاجية وإمدادات السلع في الأمد القريب وبالتالي فهي تضخمية، في حين أن صدمات الاستهلاك الحكومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة مؤقتة في الإنتاجية وانخفاض التضخم إذا كان استخدام التكنولوجيا غير مكلف نسبيًا للتغيير.

1.2.3 (Zakhidov Gafurdjan,2024) inflation and its effects on consumer behavior and economic policies, Kokand University

التضخم وأثره على سلوك المستهلك والسياسات الاقتصادية

هدفت الدراسة لبيان تأثير التضخم في سلوك المستهلك وشكل السياسات المالية للبلاد. وبينت الدراسة الآليات الفريدة للتضخم في أوزبكستان، وتأثيراتها على سلوك المستهلك، واستجابات السياسة الاقتصادية لها. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الأسعار قد يعطي المستهلكون الأولوية للسلع والخدمات الأساسية، مما يدفعهم لتعديل عادات استهلاكهم وفقًا لذلك. إن مثل هذه التحولات في سلوك المستهلك لها آثار كبيرة على الشركات وآليات السوق داخل البلاد. وإن معرفة طريقة التفاعل بين التضخم وسلوك المستهلك والسياسات الاقتصادية أمر ضروري لصناع السياسات وأصحاب المصلحة في أوزبكستان للتعامل مع تعقيدات الاقتصاد بشكل فعال.

- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بخصوصية فترة الدراسة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد خلال فترة الحرب حيث تدرس تأثير ارتفاع معدل التضخم على الإنفاق العام في سورية.

وتتميز أيضاً بتسليط الضوء على العلاقة بين التضخم والإنفاق العام في سورية، مما يساعد في فهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها السياسات المالية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة تأثير ارتفاع معدل التضخم على الإنفاق العام في سورية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد خلال فترة الحرب. يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير التضخم على الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، وتحديد مدى فعالية السياسات المالية المتبعة في مواجهة هذا التحدي.

<u>ومن المشكلة البحثية يمكن استنتاج الأسئلة البحثية:</u>

1-كيف يؤثر ارتفاع معدل التضخم على الإنفاق الاستثماري في سورية؟

2- كيف يؤثر ارتفاع معدل التضخم على الإنفاق الاستهلاكي في سورية؟

أهمية البحث و أهدافه:

تبرز أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في تسليط الضوء على العلاقة بين التضخم والإنفاق العام في سورية، ومن الناحية العلمية هذا يساعد في فهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها السياسات المالية والتي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تحسين فعالية الإنفاق الحكومي لإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني من جهة وتقليل تأثير التضخم على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1 – تحليل تأثير التضخم على الإنفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي في سورية.

2– تقييم هذا التأثير على فعالية السياسات المالية المتبعة وكذلك تقييم الإنفاق الحكومي في ظل ارتفاع معدل التضخم.

منهجية البحث:

5.1 الجانب النظري: من خلال القيام بدراسة وصفية لتوصيف الظاهرة محل الدراسة بالاعتماد على المراجع بيانات وزارة المالية ومصرف سورية المركزي والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

حيث تمت هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

5.2 الجانب العملي: من خلال القيام باختبار العلاقة بين معدل التضخم وتغير حجم النفقات العامة للدولة في تغير معدل تضخم الليرة السورية، على برنامج Eviews 10، لاستنتاج مدى تأثر المستوى العامة للأسعار (معدل التضخم) في نسبة زيادة الموازنة العامة للدولة.

وتم استخدام الأسلوب الكمي القياسي.

فرضيات البحث:

6.1 الفرضية الرئيسية:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والإنفاق العام في سورية.

<u>ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:</u>

6.2 الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدل التضخم وزيادة الإنفاق الاستثماري في سورية.

6.3 الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدل التضخم والإنفاق الاستهلاكي في سورية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمنية: تمتد مدة الدراسة من عام 2010 إلى نهاية عام 2022. بسبب أن هذه الفترة شهدت تغيرات كبيرة في مستوى العام للأسعار.

متغيرات البحث:

الفرضية	التابع المستقل	التابع المتغير
الرئيسية	معدل التضخم	الانفاق العام
الأولى	معدل التضخم	الانفاق الاستثماري
الثانية	معدل التضخم	الانفاق الاستهلاكي

ثانياً- الإطار النظري للبحث:

تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعد أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق الحكومي يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، كما تسعى الحكومة إلى دعم بعض السلع والخدمات لحماية الفئات الأضعف في المجتمع، وإعادة توزيع الدخل القومي من خلال أدوات السياسة المالية بشقيها الانفاق العام والضرائب. وتتأثر النفقات العامة في أسعار مستلزمات الإنتاج وكذلك أسعار المنتجات في تغطية احتياجاتها بما يتناسب مع الاعتمادات المقدرة في الموازنة العامة للدولة.

2.1 تطور مفهوم النفقة العامة:

تطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم النفقة العامة، مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد. واتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة، عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة وفيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للنفقات العامة (إسماعيل، عصام 2018).

2.2 المفهوم الحديث للنفقات العامة:

إن الموازنة العامة للدولة هي خطة الحكومة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وتعد السياسة المالية البرنامج المالي للخطة، لذلك تعد وثيقة أساسية توضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها، فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن تحقيقها من خلال الموازنة العامة، حيث لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهميته المتعاظمة تمارس تأثيراً حقيقياً على طبيعة النشاط الاقتصادي، وكذلك على استقراره ودرجة نموه (مرسي محمد منال جابر، 2021).

أي أن حجم الانفاق العام يبدأ تأثيرها من توجيه الأموال بالمجتمع بين الاستثمار والاستهلاك، ويوضح السياسة الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، بالتأثير على الطلب والعرض الكلي للاقتصاد الوطني، ووفقاً لجون كينز، يعد الإنفاق الحكومي كوسيلة هامة للنهوض بالاقتصاد، ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد في فترات الركود والبطالة، وذلك بزيادة الإنفاق في هذه الفترات.

وتؤمن النظرية الكينزية بأن الحكومة يمكنها استخدام السياسات النقدية والمالية للتحكم في الاقتصاد، وخاصة في الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد ركودا أو تضخماً، من خلال زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي وجعله يتناسب مع موارد الدولة المتاحة، مما يساهم في تنظيم اقتصاد الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي. (www.ar.wikipedia.org/wiki/) (كينز، 1936 النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد)

ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فيمكن أن تعمل على تقليص الفوارق بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون

مقابل للفئة ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك سياسة ترشيد الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات وتوجيهها للفئات الاجتماعية الأشد فقراً.

3.2 الانفاق الاستثماري في سورية:

السياسة الاستثمارية هي مكون أساس مهم من مكونات السياسة الاقتصادية، تتضمن مجموعة كبيرة من السياسات والإجراءات والأدوات التنظيمية والتشريعية والقانونية والمالية، التي تساعد في جذب الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال، وتوظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بما ينسجم مع الأهداف الإستراتيجية لخطة الحكومة السورية

يمثل الإنفاق الاستثماري ما تخصصه الدولة من أموال لتمويل مشاريع البنية التحتية وإقامة الإنتاجية الأساسية، والمشاريع التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها إما لضخامة تمويلها أو لانخفاض المردود منها، وذلك بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المادية وزيادة الإنتاج والثروة القومية، ويعبر عنه من خلال الباب الثالث من أبواب الإنفاق العام وفقاً للتصنيف النوعي المعتمد في الموازنة العامة السورية.

من هنا يظهر الدور الإنمائي المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الاستثماري العام، وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهر اتجاه جديد يرتكز على إعادة النظر في طبيعة الدور الذي يجب أن تؤديه الدولة في الاقتصاد، في ظل النتائج السلبية في مجال التنمية الاقتصادية التي حققتها بعض الدول ذات القطاع الحكومي الكبير، ما أدى إلى جدل كبير في العديد الدول العربية، ومنها سورية بعد أن عملت منذ التسعينيات على فسح المجال للقطاع الخاص ليكون شريكاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.3 الإنفاق الاستهلاكي في سورية:

يعد الانفاق الاستهلاكي أحد أدوات السياسة المالية والتي تستخدمه الحكومة لتوجيه الاقتصاد وله أثر مباشر وفعال على النشاط الاقتصادي، وتختلف أوجه هذا الإنفاق ومن ثمة تتعدد آثاره على أداء الاقتصاد الوطني؛ وفي هذه الدراسة نحاول التركيز على أثر الإنفاق الحكومي للاستهلاك النهائي، على النمو الاقتصادي باعتباره أحد المؤشرات ذات الصدى الواسع في أغلب المقارنات بين مستويات الأداء الاقتصادي للدول، ويبين مدى تطور الاقتصاد المحلي في فترة الدراسة.

-لإنفاق الاستهلاكي كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني:

يعد زيادة الحجم النسبي للطلب الاستهلاكي للحكومة العنصر الأول من عناصر الطلب الكلي في الاقتصاد السوري لكبر حجم القطاع العام، ويشمل على طلب الحكومة على جميع أنواع السلع وكذلك الخدمات، ويعد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من أهم العناصر وأكثرها فاعلية في دالة الطلب الكلي بحكم أنه أحد مكونات الطلب الكلي والذي من شأنه تحريك النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو. حيث يشكل ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي وخاصة في الاقتصاد السوري، وذلك بسبب:

- ضعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص بسبب انخفاض مستوى الدخول في سورية.
- ضعف الأسواق المحلية والتي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته في مجالات الزراعة والصناعة وتنمية القطاعات الإنتاجية خلال الظروف الحالية، حيث يلاحظ أن معظم الاستثمارات تراجعت وانخفض النشاط الإنتاجي بسبب ارتفاع التكلفة ولا سيما مصادر الطاقة.

- انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي والذي قد يكون غير مشجع للاستثمار الخاص، لأن زيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.
- ارتفاع نسبة ودرجة المخاطرة وعدم التيقن لمستقبل الاقتصاد السوري.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد وبشكل أساسي على الانفاق العام (الاستثماري والاستهلاكي) في سورية

3.4 التضخم:

تعريف التضخم: لتضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ولفترة مستمرة، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعًا واستخدامًا، حيث يتتبع مستوى متوسط أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة، وبذلك فإن معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المتوسط وبمرور الوقت يمثل التضخم

3.5 أنواع التضخم:

يوجد عدة أنواع من التضخم ويمكن تصنيفها حسب الأسباب الرئيسية لحدوثها كالآتي:

5.3.1 تضخم الطلب "التضخم الناشئ عن جذب الطلب:"

يتمثل التضخم في "زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها بثمن معين ثابت، بمعنى أنه إذا كان الاقتصاد الوطني في مرحلة التشغيل الكامل أي لا يمكن زيادة العرض من السلع والمنتجات وارتفع طلب الأفراد على السلع والمنتجات فهذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي فالتضخم من جانب الطلب يخلص إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى هي الاستخدام الكامل والتام لعناصر الإنتاج المتوفرة في إحدى القطاعات على الأقل. والثانية اشتداد الطلب على السلع والمنتجات إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى عدم مرونة العرض مع هذا الطلب (عناية، 1992 ص:15) .

5.3.2 تضخم التكاليف "تضخم النفقات:"

يتشكل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعاً يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار السائدة .

وترجع العوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع والتي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل الإنتاج – خاصة الأجور – نحو الارتفاع والزيادة فتدفع تلقائياً الأسعار نحو الارتفاع (المجتبي، 2017. ص: 167).

5.3.3 التضخم الذاتي :

يرى البعض أن هذا النوع من التضخم يرجع أساساً إلى ارتفاع معدلات الأجور بحيث ترتفع هذه الأخيرة بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية فيشكل بالتالي فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور والكفاءات الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار والأجور. ولقد عرفه (بيجو) "بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من اطراد ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة الإنتاجية" (عناية، 1992. ص:16).

5.3.4 التضخم المحلي:

يعود هذا النوع من التضخم أساساً إلى وجود اختلالات هيكلية للاقتصاد المحلي خاصة في الدول المتخلفة، بمعنى أن التضخم المحلي هو نتيجة عدم التوازن الكلي (بين الطلب الكلي والعرض الكلي) في الاقتصاد الوطني. (الخطيب

ودياب، 2013 ص120) ويختلف عن تضخم جذب الطلب من ناحية الأسباب، إذ يعود هذا الاختلال الى جملة من الأسباب منها:

- اتجاهات التنمية الاقتصادية وما ترتب من زيادة حجم الإنفاق النقدي .
- انتهاج أسلوب عجز الميزانية أو الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق العام.
- ضعف إمكانية التصدير مما يخفض من موارد الدولة من العملة الصعبة .
- وغيرها من الأسباب التي تجعل العرض الكلي المحلي أقل من الطلب مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

5.3.5 التضخم المستورد :

هذا النوع من التضخم لا ينشأ من جراء اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وإنما هو نتيجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي من خلال التجارة الدولية فعندما تقوم الدول المتقدمة صناعياً بتصدير السلع بأثمان تضخمية للدول المتخلفة فإن هذه الأخيرة عند حصولها على السلع سوف تستورد التضخم أيضاً من خلال أسعار السلع المستوردة (شيحة، 1981. ص59).

كما يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذاتي ينشأ بالتأثير في الأثمان في مختلف الأسواق من قبل المؤسسات أو المنظمات أو من قبل الحكومة بحيث يعتبر الاحتكار شرطاً أساسياً في السوق للسيطرة على الأثمان ومن ثم التأثير فيها وتحديدها بعيداً عن قوى العرض والطلب وبتعبير أكثر وضوحاً فإن الزيادة في مستويات الأثمان في أسواق المنافسة الكاملة توصف بأنها فائض في الطلب أما في أسواق الاحتكار فهي زيادة ذاتية.

3.6 علاقة معدل التضخم في كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي:

6.3.1 علاقة التضخم بالإنفاق الاستثماري:

إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة تكاليف المواد الخام والعمالة، مما يجعل المشاريع الاستثمارية أكثر تكلفة وأقل جاذبية للمستثمرين، أدى هذا إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي، مما يجعل المستثمرين أكثر حذراً في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل، ومما أدى أن المصارف اتبعت سياسات انكماشية رغم رفع أسعار الفائدة. هذا يجعل الاقتراض للاستثمار أكثر تكلفة ويقلل من الحوافز للاستثمار.

6.3.2 علاقة التضخم بالإنفاق الاستهلاكي:

تؤثر انخفاض القوة الشرائية وارتفاع الأسعار، على قدرة الحكومة في شراء احتياجاتها من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق على السلع الأساسية التي سوف تؤثر في النشاط الإداري والإنتاجي. (منال جابر مرسي محمد، 2021 ص:120)

يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة عدم الاستقرار المالي، مما يؤثر سلباً على كل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي.

جدول قم (1) يبين معدل التضخم السنوي بالإضافة إلى الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري المبالغ بملايين الليرات السورية

العام	معدل تغير الانفاق الاستثماري %	الانفاق الاستثماري	معدل تغير الانفاق الاستهلاكي %	الإنفاق الاستهلاكي	معدل تغير الانفاق العام %	الإنفاق العام	معدل التضخم % (المعدل نسبة مئوية)
2001	-	161000	-	161000	-	322000	2.0

2002	14	184000	7	172389	11	356389	2.0
2003	15	211000	21	209000	18	420000	2.5
2004	3	217000	11	232500	7	449500	3.0
2005	−17	180000	20	280000	2	460000	4.0
2006	8	195000	7	300000	8	495000	6.0
2007	32	258000	−23	230000	19	588000	6.0
2008	−11	230000	61	370000	2	600000	6.5
2009	20	275000	11	410000	14	685000	6.7
2010	19	327000	4	427000	10	754000	8.0
2011	16	380000	7	455000	11	835000	8.0
2012	−1	375000	109	951550	59	1326550	44.0
2013	−27	275000	16	1108000	4	1383000	128.0
2014	38	380000	−9	1010000	1	1390000	216.0
2015	8	409250	13	1143750	12	1553000	367.0
2016	24	508860	29	1471140	27	1980000	451.0
2017	152	1283291	−6	1376709	34	2660000	456.0
2018	−36	825440	72	2361560	20	3187000	631.0
2019	33	1100160	18	2781840	22	3882000	734.0
2020	83	2008283	−28	1991717	3	4000000	818.0
2021	182	5666508	42	2833492	113	8500000	910.0

يلاحظ من الجدول رقم (1) نسبة تغير الانفاق العام تتبدل بشكل كبير وكلها بشكل متزايد ووصلت أغلى نسبة لها 59% لعام 2012 وكانت أغلبها من نصيب الانفاق الاستهلاكي ليتزايد بنسبة 109 % ويتناقص بنسبة 1% للإنفاق الاستثماري مما يعني أن هدف الموازنة هي زيادة سياسة الإنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري، وتتناقص نسبة الانفاق العام لغاية 2020 حيث كان الانفاق الاستهلاكي سالب بنسبة 28% والانفاق الاستثماري يزداد بنسبة 83% مما يفسر أن سياسة الحكومة زيادة الإنفاق الاستثماري، وأما 2021 زادت بنسبة 113% وكانت 42% للإنفاق الاستهلاكي و182% للإنفاق الاستثماري.

ثالثاً- الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي:

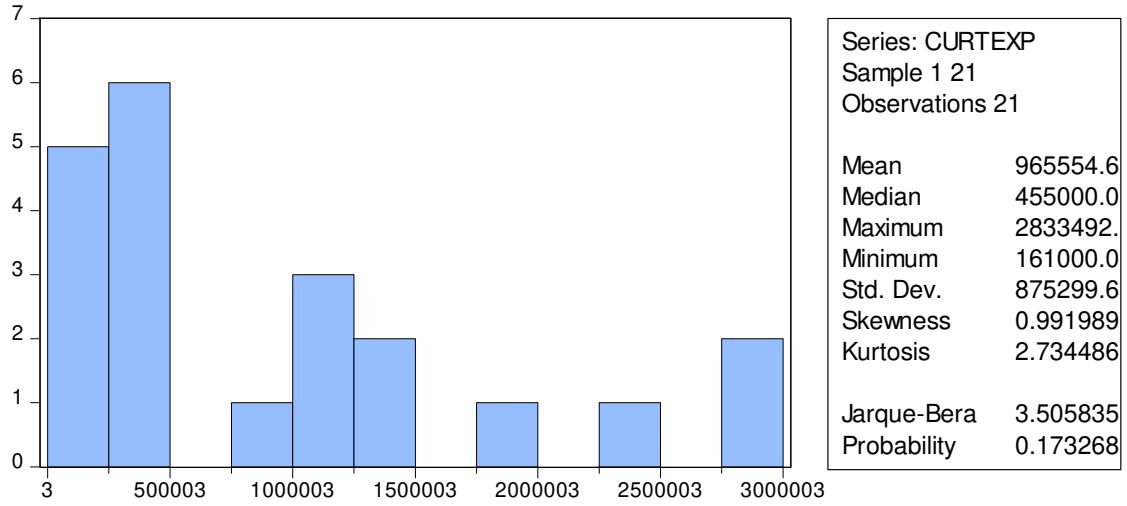
أ. المتغير المستقل: معدل التضخم

ب. المتغيرات التابعة: الإنفاق العام ويتضمن الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) والإنفاق الاستثماري

استخدمت مقاييس التشتت (التباين والانحراف المعياري) والنزعة المركزية (الوسط الحسابي، الوسيط) من أجل توصيف متغيرات الدراسة إحصائياً، كما تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي باعتماد إحصائية Jarque-Bera، يتم اعتبار المتغير المدروس موزع طبيعياً إذا كانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 5%.

3.1 الإنفاق الاستهلاكي:

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي

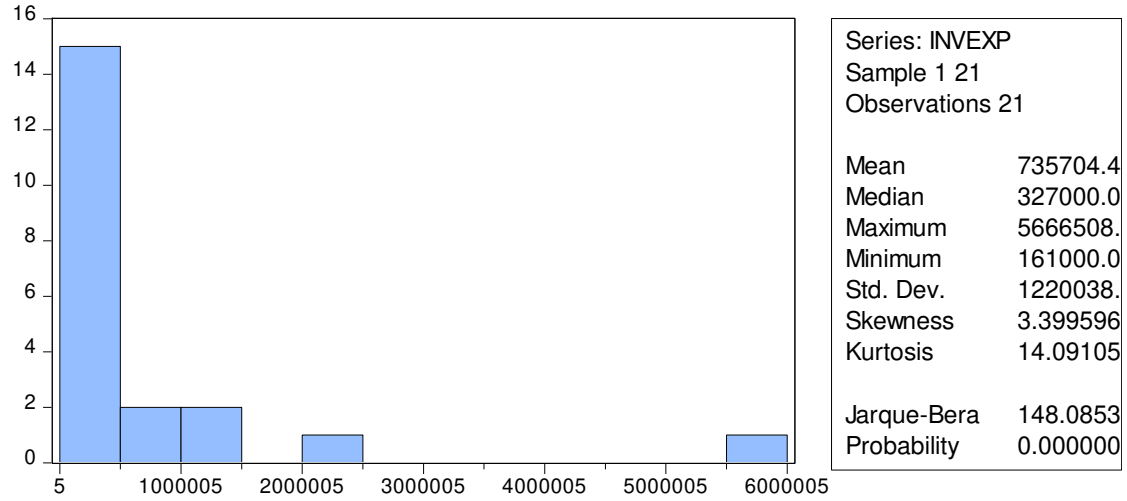


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن متوسط النفقات العامة الجارية هو (965554) مليون ليرة سورية، بانحراف معياري قدره (875299.6)، كما بلغت قيمة معامل الالتواء (Skewness) ما مقداره (0.99) مما يعني أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين، أما قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) فقد كانت (2.73) وهي أصغر من (3) أي أن التوزيع يتخذ شكلاً مفرطح. كما بلغت إحصائية (Jarque–Bera) مستوى دلالة قدره (0.173) وهو أكبر من (0.05) مما يعني أن سلسلة المتغير تخضع للتوزيع الطبيعي خلال فترة الدراسة.

3.2 الإنفاق الاستثماري:

الجدول (3): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي للإنفاق الاستثماري

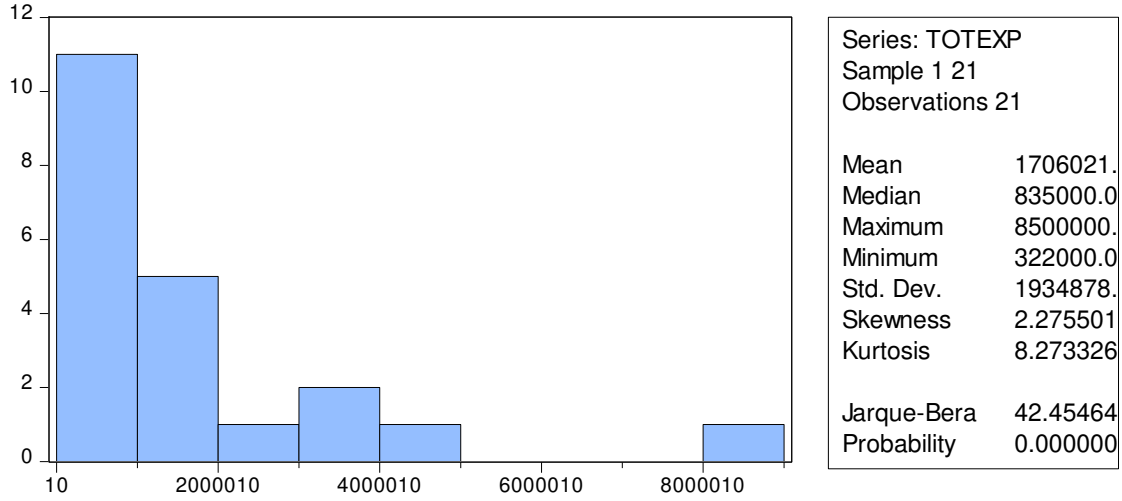


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن متوسط النفقات العامة الاستثمارية هو (735704.4) مليون ليرة سورية، بانحراف معياري قدره (122003)، كما بلغت قيمة معامل الالتواء (Skewness) ما مقداره (3.39) مما يعني أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين، أما قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) فقد كانت (14) وهي أكبر من (3) أي أن التوزيع يتخذ شكلاً مدبباً جداً. كما بلغت إحصائية (Jarque–Bera) مستوى دلالة قدره (0.00) وهو أصغر من (0.05) مما يعني أن سلسلة المتغير لا تتبع توزيعاً طبيعياً خلال فترة الدراسة.

3.3 الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري:

الجدول (4): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي لإجمالي الإنفاق العام

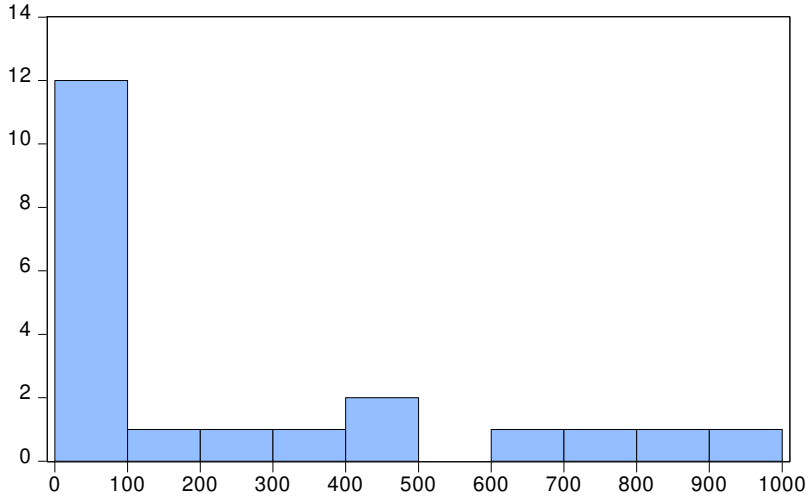


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن متوسط إجمالي الإنفاق العام هو (1706021) مليون ليرة سورية، بانحراف معياري قدره (1934878)، كما بلغت قيمة معامل الالتواء (Skewness) ما مقداره (2.27) مما يعني أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين، أما قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) فقد كانت (8.27) وهي أكبر من (3) أي أن التوزيع يتخذ شكلاً مدبباً. كما بلغت إحصائية (Jarque–Bera) مستوى دلالة قدره (0.00) وهو أصغر من (0.05) مما يعني أن سلسلة المتغير لا تتبع توزيعاً طبيعياً خلال فترة الدراسة.

3.4 معدل التضخم:

الجدول (5): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي لمعدل التضخم



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن معدل التضخم هو (229%)، بانحراف معياري قدره (311%)، كما بلغت قيمة معامل الالتواء (Skewness) ما مقداره (1.02) مما يعني أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين، أما قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) فقد كانت (2.56) وهي أصغر من (3) أي أن التوزيع يتخذ شكلاً مفرطحاً. كما بلغت إحصائية (Jarque–Bera) مستوى دلالة قدره (0.14) وهو أكبر من (0.05) مما يعني أن سلسلة المتغير تتبع توزيعاً طبيعياً خلال فترة الدراسة.

3.2 اختبارات استقرارية المتغيرات المدروسة:

يستخدم اختبار (Augmented Dickey Fuller) في دراسة استقرارية السلاسل الزّمنية للمتغيرات بهدف الكشف عن وجود جذر الوحدة، إذ يتم تحديد رتبة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير المدروس باستخدام اختبار جذر الوحدة ADF، فإذا كانت (d = 0) فالسلسلة مستقرة، أما إذا كانت (d = 1)، فإنه يجب تطبيق الفروق الأولى عليها لتصبح مستقرة، وإذا كانت (d >1) فإنه يجب تطبيق الفروق من الرُتبة (d) على السلسلة الزّمنية لتصبح مستقرة، والاستقرار هو شرط أساسي يجب أن يتحقق في السلسلة المدروسة.

3.3 الإنفاق الاستهلاكي:

الجدول (6): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الاستهلاكي

Null Hypothesis: CURTEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.149524	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن القيمة المحسوبة لاختبار (ADF) تساوي (3.14) وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية (5%) و(10%) مما يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة عند الفرق الأول، وبعد أخذ الفروق تبين أن السلسلة مستقرة بعد الفرق الأول، **ومن ثم نرفض الفرضية العدمية** ونقبل **الفرض البديل القائل بأن المتغير المدروس مستقر عند الفرق الأول ولا يحوي جذر وحدة، أي لا يخضع لحالة من السير العشوائي.**

3.4 الإنفاق الاستثماري:

الجدول (7): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الاستثماري

Null Hypothesis: INVEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.871542	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن القيمة المحسوبة لاختبار (ADF) تساوي (6.87) وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية (5%) و(10%) مما يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة عند المستوى وتحوي جذر وحدة، وبعد أخذ الفروق تبين أن السلسلة مستقرة بعد الفرق الأول، **ومن ثم نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديل القائل بأن المتغير المدروس مستقر عند الفرق الأول.**

3.5 الإنفاق العام:

الجدول (8): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق العام

Null Hypothesis: TOTEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.029005	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن القيمة المحسوبة لاختبار (ADF) تساوي (5.02) وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية (5%) و(10%) مما يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة عند المستوى وتحوي جذر وحدة، وبعد أخذ الفروق تبين أن السلسلة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ومن ثم نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن المتغير المدروس مستقر عند الفرق الأول.

3.6 معدل التضخم:

الجدول (9): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغير معدل التضخم

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.353054	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن القيمة المحسوبة لاختبار (ADF) تساوي (3.35) وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية (5%) و(10%) مما يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة عند المستوى وتحوي جذر وحدة، وبعد أخذ الفروق تبين أن السلسلة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ومن ثم نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن المتغير المدروس مستقر عند الفرق الأول.

4 تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام نماذج الانحدار:

لنمذجة العلاقة بين المتغيرات المدروسة يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي والمتعدد، إذ يتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى التقليدية، لمعرفة فيما إذا كانت المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع، وما هي درجة التأثير، كما يمكن استخدام نموذج الانحدار المقدر، في حال كان معنوياً، لأغراض التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير التابع.

تم في هذه الدراسة اختبار العلاقة بين كل متغير من المتغير المستقل، أي معدل التضخم، والمتغيرات التابعة وهي الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، والإنفاق العام، باعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط.

4.1 اختبار العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الاستهلاكي:

الجدول (10): العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الاستهلاكي

Dependent Variable: CURTEXP
Method: Least Squares
Date: 08/11/24 Time: 09:50
Sample: 1 21
Included observations: 21

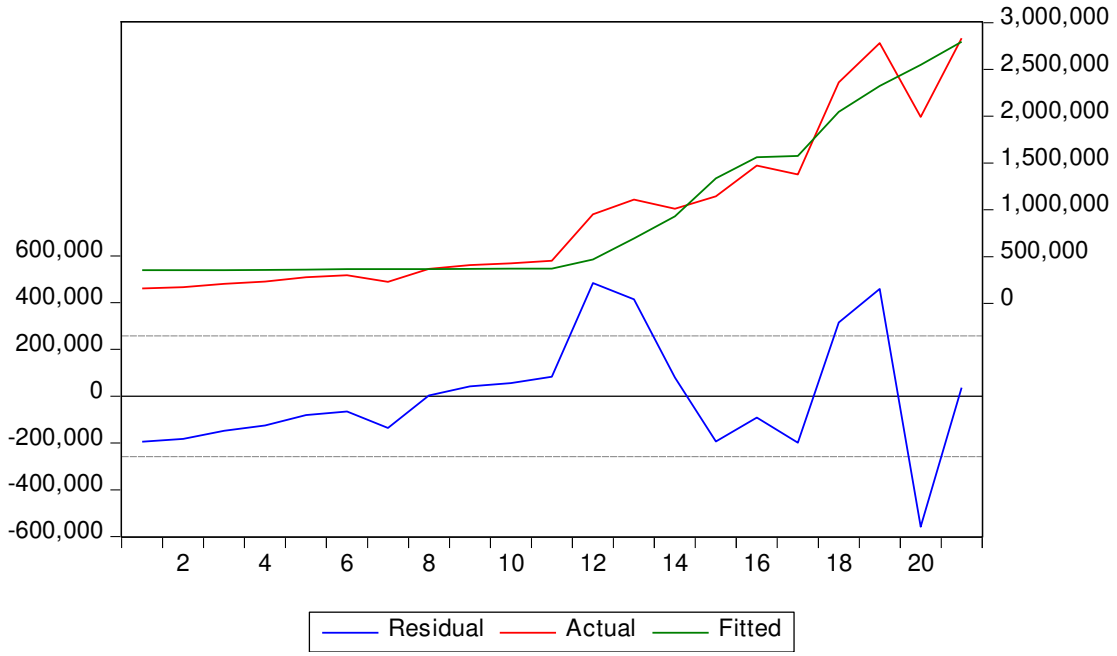
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	2688.918	185.2975	14.51136	0.0000
C	349702.7	70564.64	4.955777	0.0001

R-squared	0.917240	Mean dependent var	965554.6
Adjusted R-squared	0.912884	S.D. dependent var	875299.6
S.E. of regression	258348.1	Akaike info criterion	27.85240
Sum squared resid	1.27E+12	Schwarz criterion	27.95187
Log likelihood	-290.4502	Hannan-Quinn criter.	27.87399
F-statistic	210.5794	Durbin-Watson stat	1.635466
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (10) أن معدل التضخم يؤثر كمتغير مستقل في الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) عند مستوى (1%)، إذ أنه معنوي إحصائياً، كما كان ثابت معادلة الانحدار معنوي عند مستوى (5%)، كما يتضح من الجدول السابق أن تأثير معدل التضخم في الإنفاق الاستهلاكي ذو طبيعة موجبة، أي أن زيادة معدل التضخم بمعدل وحدة واحدة سوف يترتب عليه زيادة مقدارها (2688) مرة في الإنفاق الاستهلاكي، وبما أن قيمة اختبار Durbin–Watson أكبر من قيمة معامل R–squared مما يعني أن الانحدار فعلي وليس زائف.

الشكل (1): بواقي نموذج الانحدار للعلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الاستهلاكي



يتضح من خلال الشكل رقم (1) أن القيم الفعلية والمقدرة متقاربة جداً خصوصاً في بداية سنوات الدراسة من 2001 وحتى 2006، كما يلاحظ وجود فروقات بين القيم الفعلية والمقدرة فيما بعد عام 2010 وحتى 2020، ويترك ذلك تأثيره في بواقي النموذج المقدر.

4.2 اختبار العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الاستثماري:

الجدول (11): العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الاستثماري

Dependent Variable: INVEXP
Method: Least Squares
Date: 08/11/24 Time: 09:53
Sample: 1 21
Included observations: 21

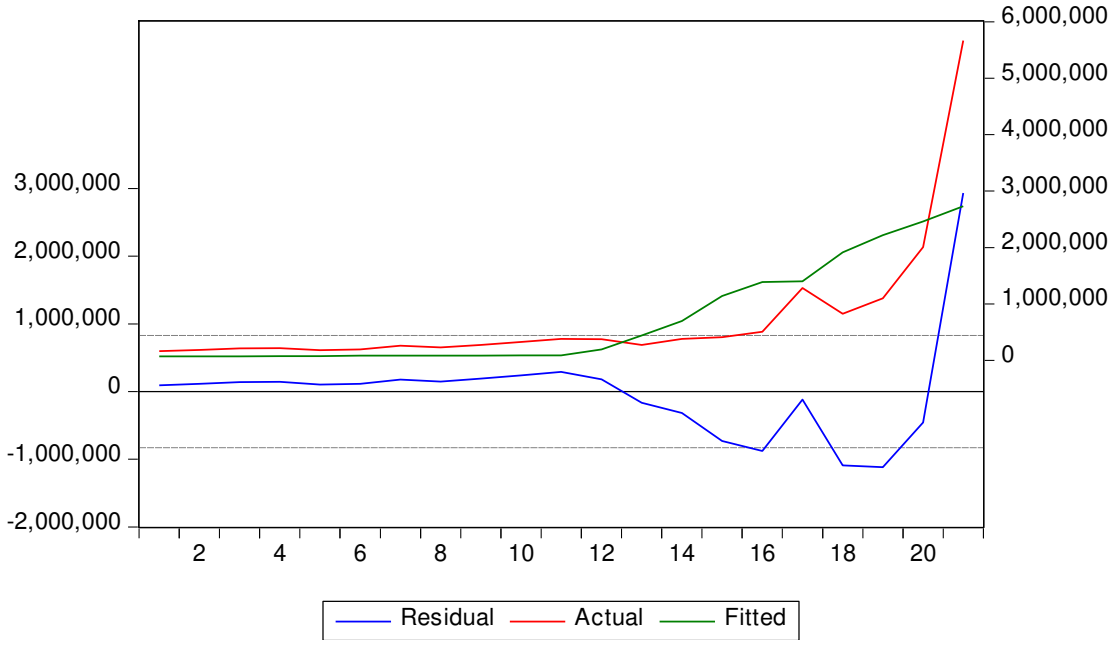
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	2933.349	594.2739	4.936022	0.0001
C	63869.62	226310.2	0.282222	0.7808

R-squared	0.561852	Mean dependent var	735704.4
Adjusted R-squared	0.538791	S.D. dependent var	1220038.
S.E. of regression	828556.8	Akaike info criterion	30.18315
Sum squared resid	1.30E+13	Schwarz criterion	30.28263
Log likelihood	-314.9231	Hannan-Quinn criter.	30.20474
F-statistic	24.36431	Durbin-Watson stat	1.058235
Prob(F-statistic)	0.000092		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (11) أن معدل التضخم يؤثر كمتغير مستقل في الاستثماري عند مستوى (1%)، إذ أنه معنوي إحصائياً، بينما كان ثابت معادلة الانحدار غير معنوي، كما يتضح من الجدول رقم (11) أن تأثير معدل التضخم في الإنفاق الاستثماري ذو طبيعة موجبة، أي أن زيادة معدل التضخم بمعدل وحدة واحدة سوف يترتب عليه زيادة مقدارها (2933) مرة في الإنفاق الاستثماري وبما أن قيمة اختبار Durbin–Watson أكبر من قيمة معامل R–squared مما يعني أن الانحدار فعلي وليس زائف.

الشكل (2): بواقي نموذج الانحدار للعلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الاستثماري



يتضح من خلال الشكل السابق أن القيم الفعلية والمقدرة متقاربة جداً خلال الفترة الزمنية للدراسة، بينما كانت بواقي النموذج متقاربة جداً مع القيم الفعلية منذ العام 2001 وحتى 2014 وتختلف عنها نسبياً خلال الفترة من 2015 وحتى 2020.

4.3 اختبار العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق العام:

الجدول (12): العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق العام

Dependent Variable: TOTEXP
Method: Least Squares
Date: 08/11/24 Time: 09:57
Sample: 1 21
Included observations: 21

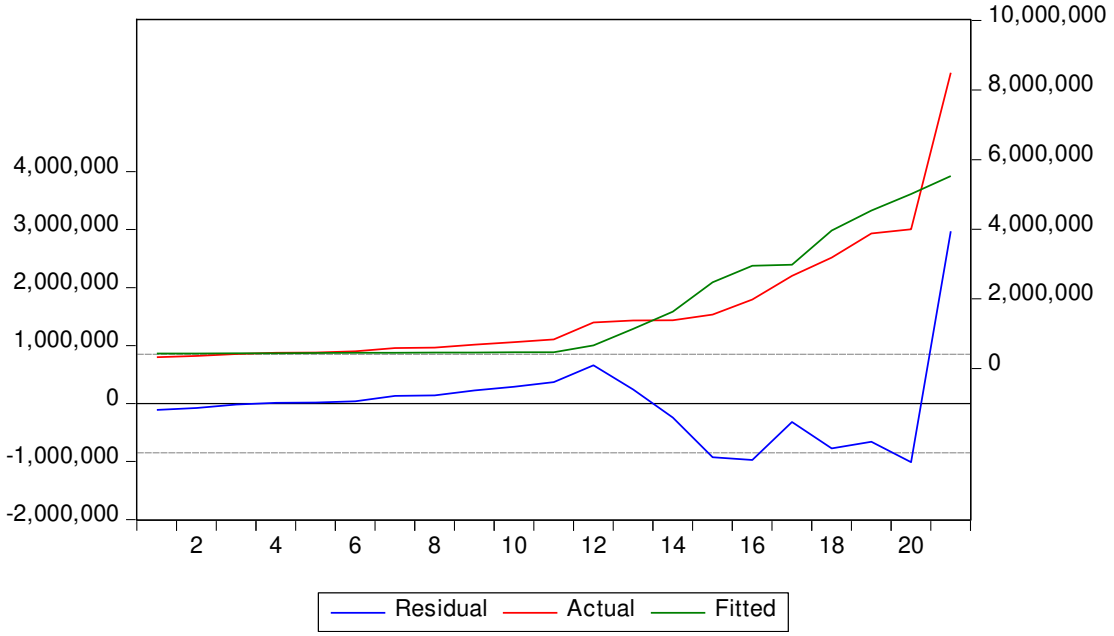
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	5610.794	608.5871	9.219378	0.0000
C	420962.0	231760.9	1.816363	0.0851

R-squared	0.817302	Mean dependent var	1706021.
Adjusted R-squared	0.807687	S.D. dependent var	1934878.
S.E. of regression	848512.7	Akaike info criterion	30.23075
Sum squared resid	1.37E+13	Schwarz criterion	30.33023
Log likelihood	-315.4229	Hannan-Quinn criter.	30.25234
F-statistic	84.99693	Durbin-Watson stat	1.289268
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (12) أن معدل التضخم يؤثر كمتغير مستقل في الإنفاق العام الإجمالي بشقيه الجاري والاستثماري عند مستوى (1%)، إذ أنه معنوي إحصائياً، بينما كان ثابت معادلة الانحدار غير معنوي، كما يتضح من الجدول السابق أن معدل التضخم في الإنفاق العام ذو طبيعة موجبة، أي أن زيادة معدل التضخم بمعدل وحدة واحدة سوف يترتب عليه زيادة مقدارها (5610) مرة في الإنفاق العام، وبما أن قيمة اختبار Durbin-Watson أكبر من قيمة معامل R-squared مما يعني أن الانحدار فعلي وليس زائف. تدعم النتيجة الحالية النتائج السابقة وتتسق معها.

الشكل (3): بواقي نموذج الانحدار للعلاقة بين معدل التضخم والإنفاق العام



يتضح من خلال الشكل رقم (3) أن القيم الفعلية والمقدرة متقاربة جداً خلال الفترة الزمنية للدراسة، بينما كانت بواقي النموذج متوافقة مع تلك القيم حتى عام 2014، ومختلفة على نحوٍ متصاعدٍ حتى نهاية فترة الدراسة.

النتائج والمناقشة:

1-نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية الإثبات أي يوجد تأثير معدل التضخم في الإنفاق الاستهلاكي ذو طبيعة موجبة، أي أن زيادة معدل التضخم بمعدل وحدة واحدة سوف يترتب عليه زيادة مقدارها (2688) مرة في الإنفاق الاستهلاكي. مما يعني قدرة الحكومة على تلبية حاجاتها الاستهلاكية بشكل كبير وينعكس ذلك على أداء القطاع العام الإداري والخدمي.

2-نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية الإثبات أي يوجد تأثير معدل التضخم في الإنفاق الاستثماري ذو طبيعة موجبة، أي أن زيادة معدل التضخم بمعدل وحدة واحدة سوف يترتب عليه زيادة مقدارها (2933) مرة في الإنفاق الاستثماري، وهذا يعني انخفاض قدرة الحكومة على تلبية حاجاتها الاستثمارية لاسيما الصيانة والإصلاح للقطاع الإنتاجي والخدمي ويلاحظ هذا في تراجع الخدمات العامة مثل الكهرباء والطاقة.

3-نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية الإثبات أي أن معدل التضخم في الإنفاق العام ذو طبيعة موجبة، أي أن زيادة معدل التضخم بمعدل وحدة واحدة سوف يترتب عليه زيادة مقدارها (5610) مرة في الإنفاق العام، وهذا يعني أن كل

الزيادات التي حصلت في الإنفاق العام لم تغطي معدل التضخم مما أدى إلى انخفاض التأثير سياسة المالية في القطاع الاقتصادي، ولم تؤدي دورها الاقتصادي، أي أن سياسة الإنفاق العام ومن ثم الضرائب لا تؤثر على كبح جماح التضخم، مما يعني أن أسباب التضخم في سورية يعود لعوامل أخرى غير الأدوات المالية.

الاستنتاجات و التوصيات:

1-يوصي الباحث باستخدام السياسة النقدية والإدارية لتوفير مناخ الاستثماري لسحب الكتلة النقدية الزائدة من الأسواق، وتنشيط علجة الاقتصاد لتحويل النقود الفائضة لمستلزمات الإنتاج.

2-يوصي الباحث تنظيم السياسة الضريبية وتكوين نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية تمنح للمشروعات والصناعات الإستراتيجية، مما يؤدي إلى خلق ظروف اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يساهم في خفض البطالة والفقر لتكون بديلاً للتمويل الخارجي.

3-يوصي الباحث استغلال السندات الحكومية الداخلية والخارجية في مشاريع استثمارية بدلاً من استخدامها في الاستهلاك بهدف وإصلاح البنية التحتية لتوليد الكهرباء لأثرها الإيجابي على تنشيط قطاع الأعمال وتخفيض تكاليفه الذي سينعكس على أسعار المنتجات بشكل عام. كما يمكن طرح سندات حكومية بالدولار الأمريكي بهدف تمويل استثمار المرافق العامة أو معامل القطاع العام المتوقفة لإعادة تشغيلها وتحقيق دخل للحكومة من أملاكها.

4-يوصي الباحث بالتنسيق بين سياسة ادارة الدين العام وبين السياسة المالية وذلك أنه إذا حققت السياسة المالية عجز في أنه الموازنة العامة للدولة تبدأ إدارة الدين العام في تدبير تلك الاحتياجات المالية اللازمة لمواجهة عجز الموازنة وذلك بالوسائل التي تدعم الأثر التوسعي للعجز واللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لخلق أرصدة نقدية دون أن يؤثر ذلك على الانفاق الخاص ويمكن استخدام السندات طويلة الأجل يمكن تداولها في سوق دمشق للأوراق المالية.

References:

Arabic References:

1. Qadi, Dr. Abdul Majeed - Introduction to Macroeconomic Policies - An Analytical and Evaluative Study, Office of University Publications, Algeria, 2003.
2. (Jami, Maryam) 2017, The impact of government spending on the inflation rate in Algeria during the period 2000-2015, Jijel University, Digital Repository
3. Al-Khatib, Farouk and Diab, Abdul Aziz - Advanced Studies in Macroeconomic Theory - King Abdulaziz University, Jeddah, 2013 AD.
4. Enaya, Ghazi Hussein - Financial Inflation - Dar Al-Jabal, Beirut, 1992
5. Qahqah Taher, 2022, The impact of public spending on inflation and economic growth, the case of Algeria, an econometric study for the period (1980-2020), Master's thesis, Mohamed Boudiaf University.
6. Manal Jaber Morsi Muhammad - The reciprocal relationship between the Egyptian general budget deficit and the inflation rate - Faculty of Commerce - Sohag University, Egypt 2021
7. قدي، د. عبد المجيد –**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**– دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. (جامع، مريم)2017، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000– 2015** جامعة جيجل، المستودع الرقمي
9. الخطيب، فاروق ودياب، عبد العزيز –**دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**– جامعة الملك عبد العزيز، جدة عام 2013م.
10. عناية، غازي حسين –**التضخم المالي**– دار الجبل، بيروت، 1992
11. قحقاح طاهر، 2022، **أثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980–2020)** رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف.
12. منال جابر مرسي محمد –**العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم**– كلية التجارة – جامعة سوهاج، مصر ٢٠٢١.

13. الدوريات العلمية:

14. Al-Khayyat, Muhammad Osama, 2003- Program and Performance Budget and the Possibility of Applying It to the General Budget of the Syrian State- Master's Thesis, Damascus University, Damascus, p. 30.
15. Al-Hajjaj, Al-Shimaa Hamid Mahmoud (2022) -Fiscal austerity policies and their impact on inflation rates in Egypt-. Economic Studies Volume No. 23, Issue No. 4.
16. Issam Ismail, 2018 - The impact of the crisis on the general budget deficit figures in Syria - Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies, Volume (40), Issue 4, Lattakia.
17. الخياط. محمد أسامة، 2003– **موازنة البرامج والأداء وإمكانية تطبيقها على الموازنة العامة للدولة السورية**– رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ص 30.

18. الحجاج، الشيماء حامد محمود (2022) –**سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر**–. المجلد الدراسات الاقتصادية العدد 23 العدد الرابع.
19. عصام إسماعيل، 2018 –**انعكاس الأزمة على أرقام عجز الموازنة العامة في سورية**– مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية المجلد (40) العدد 4 اللاذقية.

- **القرارات الرسمية:**

1. القانون رقم 23 لعام 2020 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2021
2. القانون رقم 25 لعام 2019 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2020
3. القانون رقم 44 لعام 2018 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2019
4. القانون رقم 43 لعام 2017 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2018
5. القانون رقم 24 لعام 2016 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2017
6. القانون رقم 43 لعام 2015 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2016
7. القانون رقم 25 لعام 2013 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2014
8. القانون رقم 35 لعام 2012 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2013
9. القانون رقم 27 لعام 2011 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2012
10. القانون رقم 38 لعام 2010 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2011
11. القانون رقم 37 لعام 2009 المتضمن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام 2010

Forigen References:

1- Gamal Mahmoud Attia, et al, (2023): The causality relationship between the Budget Deficit and Inflation in Egypt during the period (1991-2021).
2- AE Apeti, JL Combes, A Minea, (2023) Inflation targeting and the composition of public expenditure: Evidence from developing countries, Journal of Macroeconomics
3- Emiliano Santoro et, al, (2023): The Government Spending Multiplier in a Multisector Economy. American economic journal: macroeconomics VOL. 15, NO. 1.
4- M Klein, L Linnemann (2023) The composition of public spending and the inflationary effects of fiscal policy shocks, European Economic Review>
5- Zakhidov Gafurdjan, (2024) inflation and its effects on consumer behavior and economic policies, Kokand University.